

الخاتمة

يُعد مقياس مصادر الالتزام من الركائز الأساسية في دراسة القانون المدني، نظراً لما يتيح من فهم دقيق لآليات نشوء الالتزامات القانونية وأسسها. فمن خلال هذا المقياس، تم التطرق أولاً إلى مفهوم الالتزام باعتباره رابطة قانونية تلزم الفرد بأداء معين لصالح الغير، سواء كان ذلك أداءً إيجابياً أو الامتناع عن فعل معين، بما يعكس الطبيعة القانونية للعلاقات المدنية.

كما تم التطرق إلى مصادر الالتزام وأشكالها المتنوعة، بدءاً بالقانون الذي يفرض الالتزامات مباشرة وفق قواعده، مروراً بالعقد الذي ينشأ عن اتفاق إرادي بين طرفين ويعد أكثر المصادر شيوعاً وأهمية، وصولاً إلى الفعل النافع والفعل الضار، حيث يترتب على الأول التزامات نتيجة الأعمال المفيدة للغير، بينما يترتب على الثاني التزامات نتيجة الأفعال الضارة التي تستدعي التعويض.

ولا يغيب عن الدراسة أيضاً دور الإرادة المنفردة كوسيلة لخلق الالتزامات في حالات خاصة، مثل الوعد بالجائزة أو الوصايا، ما يبرز البعد الطوعي للنظام القانوني ويؤكد مرونته في التعامل مع الوقائع المختلفة.

وبالنتيجة، يوفر هذا المقياس للطالب فهماً متكاملاً للتنوع والارتباط بين مصادر الالتزام، ويتيح إدراك المبادئ القانونية التي تكفل تحقيق العدالة وحماية الحقوق، كما يعزز احترام التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة في كل من العلاقات التعاقدية والوقائع غير التعاقدية.